## مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

# تحليل الأسبوع

**الإصدار: 181 (من 12 إلى 19 نوفمبر 2016)**

**تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.**

---

### ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة..... 2

**مجلس النواب مقابل الحكومة ..... 3**

- المواجهات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ..... 3
- عملية الاستدعاء..... 4
- إقدام مجلس النواب المزدوج ..... 5
- تقييم ادعاءات الحكومة..... 6
- ماذا سيحصل بعد ذلك؟..... 6

**جرائم الحرب المرتكبة من أدعياء حقوق الإنسان ..... 8**

- تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي..... 9
- التقرير الأخير الصادر من المحكمة الجنائية الدولية..... 9
- إخفاء الجرائم الأخطر..... 10
- آثار التعذيب والمعاملة السيئة..... 11

**عبدالكريم خُرَم: ترامب لن يتعدى الخطوط الحمراء لسياسة أمريكا الخارجية/مقابلة .... 12**

## المقدمة

بشكل غير متوقع قام مجلس النواب باستدعاء 17 وزيراً وسحب الثقة من سبعةٍ منهم. خالفت حكومة الوحدة الوطنية قرار المجلس ولأجل حل القضية قامت بإرسال ملف سحب الثقة من الوزراء إلى المحكمة العليا. بما أن بعض الوزراء لم يحضر جلسة الاستدعاء وبعضهم حصل على أصوات الاعتماد والبعض الآخر لم يحصل على الأصوات الكافية؛ اتُّهم مجلس النواب بالإقدام الازدواجي في هذا الصدد. في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تقرؤون دراسةً لهذا الموضوع.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع، ستقرؤون تحليلاً للتقرير المنشور حيال جرائم القوات الأمريكية في أفغانستان. في تقرير ابتدائي، كشفت المحكمة الجنائية الدولية عن جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأمريكية في أفغانستان، إلا أن التقرير أشار في الغالب إلى تعذيب السجناء، في حين أن هذه القوات متورطة في جرائم إنسانية عديدة.

في الجزء الأخير من تحليل الأسبوع تجدون نص مقابلة مع عبدالكريم خُرَّم مدير مكتب الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، حيث دار اللقاء حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفغانستان، وحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، واتفاقية السلام الموقعة أخيراً مع الحزب الإسلامي.

# مجلس النواب مقابل الحكومة

استدعى مجلس النواب ستة عشر وزيراً الأسبوع الماضي، حيث تم سحب الثقة من سبعة منهم وحصل التسعة الباقون على الأصوات المخولة لبقائهم في مناصبهم.

لم تنعكس عملية استدعاء هؤلاء الوزراء على وسائل الاعلام المحلية والعالمية فحسب، بل تسببت في إثارة ردٍ قاسي من حكومة الوحدة الوطنية. تم استدعاء هؤلاء الوزراء وسحب الثقة من بعضهم في حين أن الحكومة بالإضافة إلى الحرب مع طالبان تواجه تحدياتٍ عديدة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقة الشعبية.

يتناول هذا المقال مراحل الخلاف وانعدام الثقة بين حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان خلال العامين الماضيين، وعملية الاستدعاء والمستقبل المتوقّع.

## المواجهات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

منذ البداية كان هناك خلاف بين حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان الأفغاني ومر هذا الخلاف بالمراحل التالية:

أولاً، انتقد مجلس النواب السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الوطنية وخصوصاً في أشهرها الست الأولى، وانتقد كذلك سياسة كابل تجاه باكستان ومنحها امتيازاتٍ لباكستان، وسياسة حكومة الوحدة الوطنية تجاه السلام.

ثانياً، قبِل مجلس النواب 8 وزراء من أصل 18 وزير رشحتهم الحكومة، وبعد ثلاثة أشهر حصل 16 وزير آخر على الأصوات المطلوبة لتنصيبهم من البرلمان.

ثالثاً، اتهم بعض نواب البرلمان حكومة الوحدة الوطنية بمناصرة داعش.

رابعاً، التوترات ازدادت بين مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية حيال انتخابات المجلس التشريعي ومجالس شورى الولايات. وقد وضعت الحكومة الأفغانية حداً لهذه التوترات بنحوٍ ما عندما أعلنت عن جداول الانتخابات ومددت في فترة عمل مجلس البرلمان الحالي.

خامساً، رفض مجلس النواب بشكل متتابع المراسيم الرئاسية حيال التعديلات في نظام الانتخابات وأرسل الرئيس الموضوع أخيراً إلى المحكمة العليا.

والآن مرةً أخرى، سحب البرلمان الثقةَ من سبعة وزراء.

## عملية الاستدعاء

من تاريخ 12 حتى 18 نوفمبر 2016، استدعى مجلس النواب 17 وزيراً من وزراء الحكومة الأفغانية، والذين صرفوا أقل من 70% من الميزانية التطويرية. وزير الثقافة والمعلومات كان قد أعلن استقالته قبل بدء عملية الاستدعاء، لهذا، قام البرلمان باستدعاء 16 وزيراً فقط.

على الرغم من أن الرئيس الأفغاني كان قد أعلن أنه سيقوم بفصل الوزراء الغير قادرين على صرف الميزانية التطويرية بشكل حسن، إلا أنه في أول ايام الاستدعاء، استفز إخراج ثلاثة وزراء الرئيسَ غني وقال بأن أسباب استدعاء الوزراء "ليست وجيهة".[1]

وطالب الرئيس الأفغاني البرلمان الأفغاني بتأجيل الجلسة وطلب من الوزراء عدم المشاركة في الجلسات ولكن خلافاً لرغبة وطلب الرئيس، اكتملت عملية الاستدعاء الأسبوع الماضي وتم سحب الثقة من سبعة وزراء من ضمنهم وزير الخارجية.

وبالنسبة لموضوع رفض المرسوم المرتبط بالإصلاحات الإنتخابية، قامت الحكومة الأفغانية بإرسال قضية استدعاء الوزراء للمحكمة العليا وطلبت من المحكمة أن تتخذ قراراً حول هذه المسألة، على ضوء "الدستور

[1] اقرأ المزيد هنا:
http://president.gov.af/ps/news/228209

الأفغاني، ووضع الدولة الفعلي وبالأخص الأخذ بعين الإعتبار المشكلات المالية لعام 2015 والوعود التي أجّلها أو ألغاها المجتمع الدولي."[2]

## إقدام مجلس النواب المزدوج

في جلسة الاستدعاء الأولى، ثم سحب الثقة من ثلاثة وزراء؛ ولكن في الجلسات الأخرى لم يحضر الوزراء الذين تم استدعاؤهم وتمت عملية سحب الثقة في غيابهم. تم سحب الثقة من أربعةٍ منهم بينما حصل الآخرون على الأصوات الكفيلة باعتماد بقائهم، لذا لم يُتهم البرلمان بالتعامل المزدوج فحسب[3] وإنما في نظر البعض "سحب ثقة الوزراء في غيابهم ليس مما صرّح به الدستور".

في لقاء مع البرلمان ولقاءٍ خاص مع مجلس الوزراء[4]، أكدت الحكومة الأفغانية على أن الأسباب التالية هي الأسباب التي أدت إلى إخفاق الوزارات في صرف ميزانية الوزارات التطويرية:

- حسب رئيس الدولة وبعض كبار المسؤولين الآخرين، فالحقيقة أن معظم الوزراء بدأوا عملهم بعد منتصف عام 1394 هـ ش، وكانوا بالكاد قادرين على صرف الميزانية التطويرية بشكل حسن.
- حسب تصريحات رئيس الجهمورية والرئيس التنفيذي، كان التدهور الأمني سبباً آخر؛ لأن الحكومة أخفقت في إكمال المشاريع وصرف الميزانية بسبب اختلال الحالة الأمنية.
- ترى الحكومة بأن التأخير في وصول المساعدات من دعم المجتمع الدولي للحكومة الأفغانية سبب آخر وراء القضية.
- السبب الآخر هو أن الحكومة الأفغانية ركّزت على المشاريع القديمة والتي كانت متوقفةً منذ عام 1393 هـ ش.

[2] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للرابط:
http://president.gov.af/ps/news/228219

[3] للمزيد يرجى الاطلاع على الرابط:
http://www.salamwatandar.com/Article.aspx?a=27950
وكذلك تقرير جريدة ماندكار ، الأربعاء، "لماذا تم التعامل مع الوزراء بطريقة مزدوجة؟"

[4] اقرأ تقريراً مفصلا حيال جلسة مجلس الوزراء هنا على الرابط:
http://president.gov.af/ps/news/228219

## تقييم ادعاءات الحكومة

إذا ما قمنا بتقييم أول أسباب فشل الحكومة في صرف ميزانيتها التطويرية، سنجد أن الحكومة ليست على صواب لأنه من جهة بالإمكان إلقاء اللوم على الحكومة في مسألة تأخير ترشيح الوزراء ومن جهة أخرى، معظم الوزراء تمت الموافقة عليهم من قبل مجلس النواب قبل عام 2015. تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 29 سبتمبر 2014 وقام الرئيس بتمثيل الحكومة بشكل رسمي امام مجلس النواب في 20 يناير 2015. في 28 يناير 2015، تمت الموافقة من قبل مجلس النواب على 8 وزراء من أصل 18 وزير ولاحقا في تاريخ 18 أبريل 2014 تمت الموافقة على 16 وزير آخر.

أما في السببين الثاني والثالث، يتراءى صدق الدولة إلى حد ما، لأن حالة الأمن الحالية للدولة تشهد على ذلك، وخلال عام 1393هـ ش تعاملت الدولة مع كوارث سياسية ولكن على الرغم من هذا، لا يمكن افتراض أن المشاريع القديمة وتأخير تسليم المساعدات من قبل المجتمع الدولي والحالة الأمنية هي سبب الفشل في صرف الميزانية المخصصة للتطوير من قبل جميع الوزراء إذ أن اللوم يقع على هؤلاء أيضاً.

لم يكن الوزراء قادرين كذلك على صرف الميزانية المخصصة للتطوير في السنوات التي تلت عام 1381 هـ ش عندما ضُخّت مبالغ خارجية ضخمة في أفغانستان، وكانت الدولة في حالة أمنية أفضل من الآن. انتقاد سرور دانش، النائب الثاني للرئيس كان مشابهاً لهذا الانتقاد، فقد قال: "السبب وراء الفشل في صرف الميزانية ليس في الأفراد وإنما في تركيبة الإدارات، لهذا وبدلاً من التركيز على الأفراد علينا أن نركز على النظام المتعلق بالميزانية و المشاريع، و طرق وأساليب العمل وعملية التموين والتجهيز."[5]

## ماذا سيحصل بعد ذلك؟

استدعاء وسحب الثقة من الوزراء في هذه الوضع الحرج والحساس للدولة يعتبر تحدياً جديداً. على الرغم من أن المشكلة قد حُلت إلى حد ما على المدى القصير، وبحسب المرسوم الذي أصدره الرئيس فإن الوزراء المفصولين سيستمرون في أداء وظائفهم، ولكن ستزداد التوترات والظنون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وسيعتبر مجلس النواب هذا الموقف تقييداً لصلاحية وسلطة المجلس التشريعي، لأنه في كلتا الحالتين المرتبطتين بالمرسوم التشريعي وسحب الثقة من الوزراء، لم تقبل الحكومة قرار مجلس النواب.

[5] المصدر السابق

إذا دعمت المحكمة العليا قرار مجلس النواب المتعلق بسحب الثقة من الوزراء، فسيؤدي ذلك إلى ظهور نزاعات بين زعيمي حكومة الوحدة الوطنية مرةً أخرى حول اختيار الوزراء الجدد.

علاوة على ذلك، تحوم شائعات حول كون القصر الرئاسي وراء سحب الثقة من الوزراء ساعياً بهذا إلى إخلاء بعض المناصب للمجلس المعارض (مجلس الحراسة والثبات) والحزب الإسلامي (حكمتيار)، الأمر الذي نفاه القصر الجمهوري. تعيين الوزراء الجدد من هذه المجموعة سيؤكد الشائعات، وسيؤدي إلى تقليل حدة معارضة هذين المجلسين.

# جرائم الحرب المرتكبة من أدعياء حقوق الإنسان

ذكرت المحكمة الجنائية الدولية أنه طبقاً لتحقيقاتها قد ارتكتب الولايات المتحدة الأمريكية جرائم حربٍ في أفغانستان بتعذيبها للسجناء. هذه أول مرةٍ يوضع فيها ملف مرتكبي جرائم الحرب في أفغانستان والتي تشمل جرائم القوات الأمريكية على طاولة المحكمة الجنائية الدولية.

مع أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست عضواً في المحكمة؛ إلا أن رعايا أمريكا إذا ارتكبوا جريمة في دولةٍ تُعتبر عضوا في المحكمة، فبإمكان المحكمة أن تتابع القضية، وبما أن أفغانستان عضو في المحكمة الجنائية الدولية، فإن جرائم الحرب المرتكبة من قِبل القوات الأمريكية تدخل ضمن دائرة صلاحيات هذه المؤسسة.

ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الجرائم في حين تزعم أنها المدافعة عن حقوق الإنسان في العالم وتنتقد الدول الأخرى من أجل انتهاك حقوق الإنسان.

## تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي

يُعد تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي حيال تعذيب السجناء في سجن غوانتانامو المنشور في أواخر 2014 اعترافاً رسمياً من أعلى مرجع تقنيني في الولايات المتحدة الأمريكية بهتك حقوق الإنسان من قِبل هذه الدولة.

بالنظر في تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي يتضح أن التقرير اشتمل على النقاط الغير مهمة مقارنةً بحقيقة الجرائم المهولة التي حصلت في هذا المُعتقل والتي لم تُذكر في التقرير. نجد في التقرير ذكراً لأمور مثل التعذيب بالصفع في الوجه، والاحتقار وضرب السجين بالجدار وإبقاء السجين عارياً في الهواء البارد ومنع السجين من النوم والإغراق المصطنع في الماء بنحو يمنعه من التنفس. ذُكرت هذه الأشياء في محاولة لإخفاء أشكال التعذيب الأخطر من هذه الصور.

لا نجد في التقرير أي ذكر للسجناء الذين أقدموا على الانتحار؛ حيث يبلغ عدد الذين انتحروا في معتقل غوانتنامو حتى عام 2012 سبعة سجناء على الأقل وكان آخرهم هو "عدنان عبداللطيف" من اليمن والبالغ من العمر 32 سنة. جمعة محمد الدساري سجينٌ آخر كتب في رسالته المنتشرة عبر وسائل الإعلام: "نحن هنا نواجه أسوأ أنواع الظلم والتعذيب الجسدي".

أيضا نجد ذكرا لصور التعذيب التي حصلت في غوانتانامو من السجناء الذين تم إطلاق سراحهم وقد نُشرت صور ومقاطع فيديو تُظهر التعذيب. اثنان من المعتقلين الأفغان الذين سُجنوا في غوانتانامو، (عبدالرحيم مسلم دوست) و (الملا عبدالسلام ضعيف) نشروا ذكرياتهم من هذا المعتقل. السجين السابق بمُعتقل غوانتانامو عبدالسلام ضعيف بيّن صور التعذيب المهولة الروحية والجسدية الحاصلة في المُعتقل في كتابه "صورة من مُعتقل غوانتانامو".

## التقرير الأخير الصادر من المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية في تقريرها الأخير الصادر في 14/نوفمبر درست قضايا عديدة من جرائم الحرب، وأشارت إلى جرائم الحرب المرتكبة في أفغانستان.

ذكر هذا التقرير أن الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الأفغانية من شهر يناير/2007 حتى شهر ديسمبر/2015 كانت مسؤولة عن مقتل حوالي 17 ألف مدني، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجماعات شنت هجماتٍ أيضاً على أماكن مصونة مثل المدارس والدوائر الحكومية والمستشفيات والمساجد والمؤسسات الخيرية الإنسانية.

أشارت المحكمة في تقريرها أيضا إلى تعذيب السجناء والاعتداءات الجنسية والمعاملة السيئة مع السجناء وغير ذلك من التعديات المُرتكبة من قِبل أمن الدولة، والشرطة، والقوات الحدودية والشرطة المحلية (الشرطة الشعبية). ذُكر في هذا التقرير أن نسبة 35 إلى 50 في المئة من المحبوسين من أجل قضايا مرتبطة بالحرب يواجهون تعذيباً ومعاملةً سيئة.

فيما يخص جرائم القوات الأمريكية في أفغانستان يذكر التقرير أن القوات العسكرية الأمريكية والعاملين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA قاموا بتعذيب 88 سجين على الأقل (61 منهم تم تعذيبهم من قِبل الجيش الأمريكي و 27 سجين آخر تم تعذيبهم من قِبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية).

في هذا التقرير الابتدائي ذُكر أن هذه الجرائم ارتُكِبت بين الأعوام 2003 و 2004 عندما كان جورج بوش الرئيس الأمريكي، والجيش الأمريكي تعاملَ مع هؤلاء السجناء بطريقة مشينة وأهدروا كرامتهم.

## إخفاء الجرائم الأخطر

في الفترة الأخيرة عندما ساءت العلاقات الروسية الأمريكية حيال القضية السورية، انتقدت سوريا الولايات المتحدة وصرحت بأن الجيش الأمريكي ارتكب جرائم حربٍ في أفغانستان ولم يُحاكَم مرتكبوا هذه الجرائم أبداً وعلى أفغانستان أن تُحاكمهم داخل أفغانستان.

رغم أن المحكمة الجنائية الدولية لم تذكر إحصائيات محددة حيال جرائم الحرب المرتكبة طوال سنوات الحرب وما أعقبها من فترة تواجد القوات الأجنبية في أفغانستان، إلا أن تقريرهم الأخير أشار إلى نماذج محدودة من جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الأمريكية تجاه السجناء الأبرياء.

في الحقيقة ليس الاعتقال وتعذيب السجناء الأبرياء الأفغان الجريمة الوحيدة التي ارتكبتها القوات الأمريكية، بل إن هذه القوات خلال عقدٍ ونصفٍ من الزمن تسببت في مقتل وجرح آلاف الأفغان الأبرياء في الغارات الليلية وغيرها وبين الضحايا كبار السن والأطفال والنساء، واعتقلت القوات الأمريكية كذلك أشخاصاً أبرياء كثيرين قضى بعضهم نحبه خلال التعذيب. كل هذه الجرائم ارتُكبت عمداً وتُحسب ضمن جرائم الحرب وبالإمكان التمثيل لذلك بالقصف الذي حصل على مستشفى أطباء بلا حدود في ولاية كندوز بعد أن زوّد مسؤولو المستشفى القواتِ الأمريكية بإحداثيات موقع المستشفى بشكل دقيق وخلال القصف اتصلوا بقوات التحالف وقالوا لهم: "أنتم الآن تدمرون مستشفى".

المحكمة الجنائية الدولية عندما أخفت كل هذه الجرائم ولأجل إعادة تحسين سمعتها أرادت إغفال الجرائم التي ارتكبتها القوات الأجنبية في أفغانستان طوال سنين عديدة ومن جانبٍ آخر أرادت إظهار نفسها كمراقبةٍ للأوضاع.

## آثار التعذيب والمعاملة السيئة

المعلومات حيال السجناء الذين يتم تعذيبهم في الغالب تكون ناقصة أو خاطئة، ولكن أكثر السجناء بعد إطلاق سراحهم يتحولون إلى أشخاص متشددين. على سبيل المثال، عبدالوحيم مسلم دوست قبل أن يُعتقل من قِبل الأمريكان لم يكن مرتبطا لا بالقاعدة ولا بطالبان. كان تاجر صابون في بيشاور بباكستان وكان في أوقات فراغه يكتب ويترجم الكتب والمقالات. بعد خروجه من سجن غوانتنامو صار تحت مراقبة أمريكا مرةً أخرى، لأنه قبل سنتين كان عضواً مهما من أعضاء الدولة الإسلامية في آسيا الجنوبية تحت قيادة أبي بكر البغدادي. مع أنه فيما بعد انفصل عن التنظيم لأسباب مختلفة.

في الأعوام 2013 و 2014 شبّه الرئيس حامد كرزاي سجن بكرام (قريبا من كابل) بمصنع يُنتج أفراداً يملكون عقلية طالبان وذكر أن احتقار السجناء من قِبل القوات الأمريكية يدفع السجناء لمواجهة البلد.

## عبدالكريم خُرَم: ترامب لن يتعدى الخطوط الحمراء لسياسة أمريكا الخارجية/مقابلة

### المقدمة

في السنوات الماضية مرت سياسة أمريكا تجاه أفغانستان بمراحل متعددة وكانت متقلبةً نوعاً ما. الرئيس الأمريكي غير سياسته حيال سحب القوات الأمريكية من أفغانستان عدة مرات، ومنذ العام الماضي بالإضافة إلى تكثير الغارات الجوية، زادت القوات الأمريكية من دورِ جنودها في ساحات الحرب. قبل عدة أشهر أرسلت القوات الأمريكية 100 جندي أمريكي إلى ولاية هلمند، وتكبدت هذه المجموعة خسائر في الأرواح في كلٍ من ولايتي هلمند و كندوز.

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، شنت القوات الأمريكية عدداً من الهجمات التي أدت إلى مقتل و جرح العديد من الجيش الأفغاني والمدنيين في وضح النهار. قبل أيام قليلة شنت القوات الأمريكية غارةً جويةً في

ولاية كندوز تسببت في مقتل أكثر من 30 مدنياً بينهم أطفال؛ إلا أن المبرر لهذه الهجمة ما زال غير واضحٍ حتى الآن، ولم تُظهر حكومة الوحدة الوطنية أي ردة فعل حازمة تجاه الهجمة.

ليس الأمر مقتصراً على كون حكومة الوحدة الوطنية لا تُسائل حيال الهجمات الطائشة التي تشنها القوات الأجنبية، بل الحكومة تواجه تحدياتٍ عديدة في ميادين أخرى. من جانبٍ آخر، وقَّعت الحكومة اتفاقية سلامٍ مع الحزب الإسلامي الأمر الذي لم تنجح الحكومة السابقة فيه رغم جهودها.

أجرى ضياء الإسلام شيراني العضو الإعلامي بمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لقاءً مع **عبدالكريم خُرَم** مدير مكتب الرئيس السابق حامد كرزاي، وإليكم تفاصيل المقابلة:

**سؤالي الأول يدور حول السياسة العسكرية لأمريكا في أفغانستان، بشكل عام كيف تقيّم سياسة أمريكا العسكرية بأفغانستان ولما تتسم هذه السياسة بالتذبذب؟**

**الإجابة:** أعتقد أن سياسات أمريكا الأساسية والرئيسية تجاه أفغانستان لم تتغير وليست متذبذبة. ربما تغيرت التفاصيل والجزئيات غير المهمة؛ إلا أن سياسة أمريكا بشكل عام وخطوطها الأساسية لم تتغير أبداً. ما أراده الأمريكان في البداية يريدونه الآن أيضاً ويسيرون إلى الأمام على نفس السياسة. على الرغم من أن التواجد الأمريكي في أفغانستان كان نتيجة حدثٍ (هجمات الحادي عشر من سبتمبر) إلا أنهم فيما بعد تابعوا أهدافهم هنا، وهذا هو ما يجعل البعض يشك أن أمريكا حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر أرادت التواجد في أفغانستان.

**في رأيك، والآن قد حاز دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة، هل ستتغير سياسة أمريكا تجاه أفغانستان؟**

**الإجابة:** هذه حقيقةٌ أن ترامب سياسيٌّ مختلف، إلى حد أنه لا يمثل الجمهوريين جيداً، لأن بعض قادة الجمهوريين المهمين يخالفون ترامب. بإمكانك افتراض ترامب كجهة ثالثة. لذا أعتقد أن سياسة أمريكا ستتغير؛ ولكن علينا أن لا ننسى أن المؤسسات والإدارات التي تدير سياسة أمريكا الخارجية ستشرح لترامب المواضيع التي تشكل الحدود الحمراء للولايات المتحدة الأمريكية. إذا كان الهدف من الحرب الأمريكية في أفغانستان هو الوصول إلى مقصدٍ كبير، هذه المؤسسات ستوضحه لترامب وسيقبل ترامب بهذه الحرب.

ومن ثَم، أعتقد أن بعض التغييرات ستطرأ، ولكن في القضايا التي تشكل مصالح حيوية للولايات المتحدة سيعدّل هو نفسَه.

**إلى أي شيء يشير رجوع القوات الأمريكية إلى ساحات الحرب بأفغانستان، وتصعيد الهجمات الجوية والغارات الليلية، واستهداف القوات الأفغانية والمدنيين؟ حسب رأيك، ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان؟**

**الإجابة:** الولايات المتحدة الأمريكية لها أهدافها وهذه الأهداف تتعدى حدود أفغانستان وهي على مستوى الإقليم. تعتقد الولايات المتحدة أن استمرار الحرب ضروري للحصول على تلك الأهداف، ولهذا أبقت أمريكا القواتِ الأفغانيةَ والمعارضة المسلحةَ في حالةٍ متساوية ومتكافئة، حتى لا يهزم طرفٌ الآخرَ. أنا أعتقد أن القوات الأمريكية لم تخرج أصلاً من الحرب حتى ترجع إليه. قصارى الأمرِ هو أن الحكومة السابقة وضعت قيوداً على بعض عمليات القوات الأمريكية مثل الغارات الليلية والقصف و ... إلخ. ولكن للأسف أرجع وزير الدفاع الأمريكي هذه الصلاحيات للقوات الأمريكية وللأسف فإن الحكومة الأفغانية في حالة استسلام ولم يسألها أحد هل توافق أو تخالف هذا القرار؟ وحتى لو سُئلت الحكومة فلن يكون لها رأيها المستقل؛ بل ستقبل بكل ما تُمليه عليها أمريكا. ولكننا نستطيع أن نقول إجمالاً أن الحرب لم تتوقف حقيقةً، وإنما أُعملت قيودٌ في بعض الأماكن ورُفعت هذه القيود الآن و أمريكا ما زالت تريد لهذه الحرب أن تستمر.

**ذكرتَ أن للولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في المنطقة، ما هي هذه الأهداف تحديداً؟**

**الإجابة:** قبل ثماني سنوات، عندما حاز أوباما السلطة ذكر أن العلاقات الأمريكية الصينية موضوع قرنٍ من الزمن. الصين تتطور بسرعة وهي دولةٌ لا تقع في نطاق المدنية الغربية. التضييق على الصين وخلق حالة تمنع من ازدياد تطورها موضوع حياتيٌ للولايات المتحدة. أمريكا تعتقد أنه في حال عدم اهتمامها بالأمر فستتقدم الصين كثيراً وستفوق الولايات المتحدة؛ وبالتالي سيخلق ذلك تحدياً لأمريكا التي هي حالياً تُعتبر القوة الأعظم في العالم.

على الصعيد الآخر، مع قدوم بوتين للسلطة تقلق أمريكا من التقدم الروسي؛ لأن روسيا أيضاً حازت على مكانة و صوت و قوة فريدة على مستوى العالم، والولايات المتحدة تريد الحدّ من التقدم الروسي كذلك. في الوقت نفسه تقع جارتنا إيران في المنطقةِ ذاتِها. الهند أيضاً إذا استمرت في التطور كما هي في حركة

التطور الآن فقد تصبح قوةً عظمى كذلك. لذا، الهدف الرئيسي من التواجد الأمريكي في المنطقة هو إزالة التهديدات التي تواجه السيطرة الأمريكية، و أمريكا تحاول التحكم في القُوى التي تسير نحو التقدم.

**كيف سيؤثر الدور المتزايد للقوات الأمريكية في ميادين الحرب في أفغانستان على الحرب والسلام؟**

**الإجابة:** بإدلاء التصريحات حول عودة القوات لأمريكية لميدان الحرب في أفغانستان، هم يلعبون بأذهان الأفغان. عندما رفضت الحكومة السابقة توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة، نشروا سلسلةً من الدعايات؛ أحياناً صرحوا بأنهم سينسحبون نهائياً من أفغانستان، وأحيانا أخرى ذكروا بأنهم سيقللون عدد جنودهم في أفغانستان، إلى غير ذلك من التصريحات المشابهة. في الحقيقة هم أبداً لم يجعلوا جنودهم في حالة تعرقل الوصول إلى أهدافهم. لكن إذا قبلنا بفكرة عودتهم إلى ميدان الحرب فإن دورهم المتزايد في الحرب سيضعضع عملية السلام بلا شك.

بشكل عام علىّ أن أقول أن الولايات المتحدة لم ترد الصلح في أفغانستان إطلاقاً. لم تسمح بالصلح في أفغانستان في الماضي ولم تقترب حتى الآن من الحالة التي تجعلها تنشد الصلح لهذا البلد. حالياً هم يريدون استمرار هذه الحرب.

**حسب رأيك، كيف استفادت أفغانستان من الاتفاقية الثنائية الموقعة مع الولايات المتحدة؟ وماذا كانت تأثيراتها على البلد حتى الآن؟**

**الإجابة:** حتى الآن لم يكن لتوقيع الاتفاقية آثار إيجابية وإنما أنتجت الاتفاقية آثاراً سلبية عديدة. الحكومة الأفغانية السابقة لم توقع الاتفاقية للسبب ذاته؛ لأنه لا توجد ضمانات في الاتفاقية ونحن كنا قد توصلنا في تحليلاتنا إلى أن النتائج المستقبلية للاتفاقية ستكون سيئة جداً، وقد حصل ذلك كما توقعناه ونستطيع مشاهدة عواقب توقيع الاتفاقية اليوم.

**إذا انتقلنا إلى موضوع عملية السلام، كيف يمكن أن تؤثر المصالحة التي حصلت بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي (حكمتيار) على المعارضة المسلحة والوضع الحالي بالبلد؟**

**الإجابة:** كل خطوةٌ باتجاه السلام خطوةٌ جيدةٌ وعلينا أن نرحّب بها. المصالحة مع الحزب الإسلامي خطوةٌ جيدةٌ جداً؛ ولكنني أعتقد أن آثارها لن تصل إلى حد إيقاف الحرب. نشاهد أن الحزب الإسلامي وقّع اتفاقية

السلام وأوقف إطلاق النار؛ لكن الحرب مازالت مستمرة، وأوضح مثالٍ الحربُ في كندوز التي استعرت بعد توقيع اتفاقية السلام. لذا أعتقد أن الاتفاقية لم تؤثر على الوضع الحالي.

**نجحت حكومة الوحدة الوطنية في الوصول إلى اتفاقية سلام مع الحزب الإسلامي؛ بحكم كونك أحد كبار المسؤوليين في الحكومة السابقة، في رأيك لماذا أخفقت الحكومة السابقة في الوصول إلى مصالحة مع هذا الحزب؟**

**الإجابة:** سأخبرك بقصة وستستنتج الجواب بنفسك. في 2012، قدم وفدٌ من الحزب الإسلامي إلى كابل وكنا مشغولين بالتفاوض معهم وتقاربت آراؤنا. تزامن مع ذلك وقوع هجمة انتحارية في طريق المطار وقُتل فيها عدة من العاملين في مؤسسة أجنبية. فيما بعد قيل أن التفجير حصل من قِبل امرأة شابة وتبنى متحدثٌ باسم الحزب الإسلامي يُدعى هارون زرغون التفجيرَ المذكور. الرئيس السابق وجّهني بأن أقول لوفد الحزب الإسلامي أننا نُجري محادثاتٍ للسلام وقد قدمتم برسالة السلام، والجهود تُبذل للوصول إلى المصالحة، وفي وسط المفاوضات يحصل حدثٌ كهذا ويتبناه الحزب الإسلامي؟ أجاب الوفد بأنهم سيجمعون المعلومات حيال ذلك وبعدما حصلوا على المعلومات أخبروني أن التفجير لم يكن منهم. ثم طلبنا منهم نفي تبني التفجير، ولكن نظراً لبعض قيودهم ومحدودياتهم التي لا أريد أن أعلق بها هنا لم ينفوا تبني الحادث. الموضوع المهم هو أن مفاوضات السلام كانت جارية مع الحزب الإسلامي وحصلت الهجمة الانتحارية وأُلقيت مسؤوليتها على أكتاف الحزب. الهجمة حصلت من قِبل أولئك الأجانب الذين لا يريدون لهذه المفاوضات أن تنجح. اليوم الأجانب أرادوا حصول هذه المصالحة؛ ولهذا تجد أنه في الحفل الذي عُقد في القصر الرئاسي من أجل توقيع اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي، جلس القادة والسياسيون المخالفون بشدة لحكمتيار صامتين عندما تحدثَ حكمتيار لمدة 45 إلى 50 دقيقة. أجزم بأنهم تم توجيههم بذلك؛ وإلا كان كل واحدٍ منهم سيرفع صوت الاعتراض. أستطيع أن أقول باختصار أن الأجانب لم يريدوا لعملية السلام أن تنجح في ذلك الوقت، ولكنهم أرادوا الأن أن تنجح المصالحةُ ووجّهوا الجميع بقبولها؛ ومازلتُ أشك أن لهم خططا من وراء ذلك أيضاً، ولكنني لا أريد أن أتحدث عنها الآن.

**برأيك، بعد قدوم حكمتيار، هل ستنضم المجموعات المنفصلة من الحزب الإسلامي مرةً أخرى للحزب؟**

**الإجابة:** في اعتقادي عندما يقدم حكمتيار إلى كابل فستجتمع كل الفصائل المنشقة من الحزب الإسلامي حوله. لأنني لا أرى أي فصيل منهم يعارض حكمتيار بشدة.

**ما هي التحديات التي سيواجهها حكمتيار عندما يدخل الميدان السياسي في الوقت الراهن؟**

**الإجابة:** بدايةً أتمنى أن لا يفعل المجتمع الدولي شيئا يحول هذه المصالحة إلى صراع. الآن نفترض أن المصالحة حصلت حقيقةً وقدم حكمتيار إلى كابل. أعتقد أنه سيواجه تحدياتٍ أساسية عديدة. مقارنةً بالوقت الذي كان فيه قائداً جهادياً أو عندما كان رئيس مجلس الوزراء في حكومة المجاهدين، الآن قد تغيرت العلاقات مع العالم.

على حكمتيار أن يعيَ هذه التغيرات ويكيّف نفسَه والحزبَ معها. ثانياً؛ حصلت تغييرات عديدة في المجتمع الأفغاني وعليه أن يكيّف نفسه مع هذه التحديات أيضاً؛ مثل حرية التعبير والمجتمع المدني وغيرها. التغيرات طرأت أيضا على المستويات الدولية مما يمكن أن يخلق له تحدياتٍ كذلك. المهمة الأخرى التي عليه أن يهتم بها – ويستطيع أداءها – هي المحافظة على الوحدة الوطنية في البلد؛ لأن الحزب الإسلامي كان حزباً شمل جميع أفغانستان واحتوى أعضاء من كل أنحاء أفغانستان. الموضوع المهم هو أن يتوخى الحذر من دسائس الولايات المتحدة حتى لا يتبدل هذا السلام إلى صراع.

**حسب التحديات الحالية التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية، كيف تقيّم مستقبلها؟**

**الإجابة:** أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تفي أولاً بالوعود التي أبرمتها حين تشكيلها، ومن أهم هذه الوعود عقد المجلس الأعلى للشورى (مجلس لويه جركه) لتعديل الدستور من أجل إيجاد حل للتعارض الداخلي الحاصل حالياً والحالة التي تخالف الدستور الأفغاني. أولاً يجب أن يتم تحديد نوع هذه الحكومة، لأن حكومةً كهذه لم تُتوقع في الدستور الأفغاني وليست مطابقة لعُرفنا السياسي؛ إنما هي هيكلٌ حديث لا وجود له في القانون. لذا أولاً يجب حل هذا الموضوع ومن ثم يجب الاهتمام بالمواضيع المهمة الأخرى في الحكومة مثل الأمن، والوحدة الوطنية. بالنسبة لمستقبل الحكومة فأستطيع أن أقول بشكل عام أن الحكومة إذا استمرت كما هي الآن فستمر السنوات الثلاث القادمة بنفس المنوال؛ ولكن البلد والشعب الأفغاني قد يعاني من مشكلاتٍ كبيرة وسيتضرر المواطنون كثيراً.

**كسؤالٍ أخير، حسب رأيك ما هي أهم خطوةٍ يجب اتخاذها لحل الوضع السياسي والأمني الحالي بأفغانستان، وكذلك الجوانب المهمة الأخرى؟**

**الإجابة:** أعتقد أنه من أجل التخلص من الحالة الراهنة، يجب أولاً أن نصل إلى حلٍ مع الولايات المتحدة، لأن أمريكا هي السبب وراء الوضع الذي نعيشه. إلا أنه مع الأسف نرى سياسيينا من أجل اتصالهم بأمريكا وحتى لا يثيروا غضبها لا يستطيعون أن يتكلموا ضد الولايات المتحدة ويبحثون عن أسباب أخرى يبررون بها الوضع الحالي، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتدهور الأمني يقولون بأن السبب هو ضعف التنسيق، و ظهر داعش وغير ذلك من العوامل الغير واقعية.

ولكن جميع هذه المشكلات إنما نشأت بفعل الولايات المتحدة، وعلينا أن نتحدث مع هذه الدولة. أعتقد أن علينا إخبار الأمريكان: إذا ليس بإمكانكم إحلال السلام وإيقاف الحرب وإزالة الإرهاب فهذا يعني الهزيمة؛ وإذا هُزمتم فعليكم أن تعملوا مع قادة الأفغان لإيجاد الحل؛ ولكن إذا كنتم تصرحون بأنكم نجحتم ومن جانبٍ آخر نرى كل يومٍ جماعةً مسلحة جديدة تلتحق بالميدان بالإضافة إلى سابقتها، ونرى التدهور الأمني والفقر المتزايد، عندها نستنتج أن الوضع الحالي والظروف السيئة هي ما تريدونه بأنفسكم.

النهاية

**تواصل معنا:**

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

**تواصل مع المسؤولين:**

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

**ملاحظة:** نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.